آليات النهوض بالعلوم الاجتماعية

Mechanisms for the advancement of social sciences

د.هاشمي بريقل، جامعة ابن خلدون تيارت-الجزائر

ملخص: لا يزال التوجه العلمي في دراسة العلوم الاجتماعية وتدريسها وتطبيقها في الجامعات والمؤسسات البحثية العربية منطلقاً من التوجهات العامة والنظريات السائدة في الغرب بصفة عامة، والتي تستند في الغالب الأعم إلى نظرة وضعية/إمبريقية ونظرياتها، وقبل ذلك بمناهجها وأدواتها البحثية إنما هي علوم عالمية تصدق وتنطبق بنفس الطريقة في كل مكان، دون إدراك واضح للحقيقة الثابتة في فلسفة العلوم والتي تقوم على أن تلك المناهج والأطر التصورية إنما هي مبنية على المنطلقات الإبستمولوجية المعرفية بل والمسلَمات الأنطولوجية الوجودية التي يقوم عليها، وذلك دون التعمق فيها وفحصها وتمحيصها، مما أدى بنا إلى الوصول لنتائج صحيحة ولكن في إطار خاطئ، ذلك أن النتائج البحثية مهما كانت دقتها إذا تم إنتاجها في نطاق أطر تصورية حصرت نفسها إبستومولوجيا –معرفياً- في مساحة محدودة من الظواهر وأغفلت مساحات جوهرية من العوامل المؤثرة والفاعلة في تحكم السلوك الإنساني، فإنها بهذا إنما تكون قد اختارت لنفسها السير في طريق مسدود، يعوق إسهامها في خدمة العلم وفي خدمة مجتمعاتها بشكل فاعل.

الكلمات المفتاحية: الآليات، العلوم، العلوم الاجتماعية، المنهج العلمي.

Abstract: The scientific orientation in the study, teaching and application of social sciences in Arab universities and research institutions is still based on the general orientations and theories prevailing in the West in general, which are often based on a position / empirical approach and theories. The method is everywhere, without a clear understanding of the established truth in the philosophy of science, which is based on the fact that these conceptual frameworks are based on the epistemological points of view and even the existential and existential mysteries on which they are based, The results of research, however accurate, if produced within conceptual frameworks, have confined themselves to epistemology in a limited area of phenomena and omitted substantial areas of influence and influence in the control Human behavior, they would have chosen to walk in a dead end, hindering their contribution to the service of science and in the service of their societies effectively

Keywords: Mechanisms, sciences, social sciences, scientific method

مقدمة:

للعلوم الاجتماعية والإنسانية دور مهم في جميع المجالات التنموية بالمجتمع، من خلال نشر المعرفة المتعلقة بسلوك البشر، وطرح القضايا والمسائل التي تهم الفرد والمجتمع، خاصة المعاصرة والمستجدة منها، للبحث والدراسة، مثل قضايا البيئة والتغير المناخي والاحتباس الحراري والعنف والإدمان والتغير الاجتماعي، وإيجاد الحلول العملية لها بما تقدمه من مبادئ ونظريات وأساليب عملية تطبيقية، وأهمية تعزيز التفاعل بين السياسات والعلوم المختلفة، باعتبارها امتدادا للحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك بهدف تحقيق التقدم والاستقرار والتنمية المستدامة للمجتمعات، فهي بحق - العلوم الاجتماعية - مُدانة ومرهونة في تطورها وازدهارها بجملة من الظروف المجتمعية الضرورية، كما تخبرنا بذلك مؤلفات وكتابات تاريخ العلوم، مدانة للاختيارات الثقافية الملائمة والتصورات الإيديولوجية المناسبة، زيادة على الأنظمة التربوية والمناهج التعليمية الراهنة والمستقبلية، فالمعادلة بين نجاعة هذه الظروف وفعالية هذه العلوم، أصبحت بمثابة الشرط الأساسي الذي تستند إليه بعض المجموعات الحضارية والقومية لتحقيق معادلة كبرى بين التطور الفكري العلمي والتقدم،وبالتالي لا يمكننا تصور وجود علوم اجتماعية متطورة ومتقدمة في ظل تدهور مجتمعي على المستوى الحضاري والمادي والاختلاف الثقافي.

إن التطرق -هكذا مواضيع وبحوث- للتجلّي عن الآليات والميكانيزمات للنهوض بالعلوم الاجتماعية في الوطن العربي في مجمل جوانبه وتشابك عناصره، يشكل موضوعا بالغ التعقيد والدقة، ويكتسب أهمية عميقة في المرحلة الراهنة، ويدفع معظم المشتغلين بالعلوم الاجتماعية للبحث في اشكالياتها ومدى إمكانياتها وقدرتها على ملامسة جوهر قضايانا وهمومنا المتنوعة، ليُختصر سؤالي حول معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت بابتعاد العلوم الاجتماعية وعدم فعاليتها وأخذ دورها الريادي في الوسط الاجتماعي ؟ وكذا البحث عن الشروط والمعيقات المؤدية لتقييد البحوث الاجتماعية ومناهجها و عدم مواكبتها للعصر، والتخلي عن موازاتها لما أحدثته العلوم الطبيعية من تقدم وازدهار في شتى المجالات؟

الانطلاقة البحتة..ببراغماتية مزيفة

إن التوهم بأن مناهج ونظريات العلوم الاجتماعية المنطلقة من النظرة الوضعية /الامبريقية ذات طبيعة عالمية إنما ينطلق من التصور "القديم" للعلم، ولفلسفة العلوم، الذي ورثناه من القرن التاسع عشر الميلادي، والذي لا يزال البعض في العالم العربي يتشبثون به، حتى بعد أن رجع عنه الكثيرون من كبار المشتغلين بتاريخ العلم وفلسفة العلوم، وذلك من بعد ما تبين لهم أن العلم والمنهج العلمي للبحث بالصورة التي انتهى إليها في القرن التاسع عشر، وردحا طويلا من القرن العشرين، إنما كان نتاجا لظروف تاريخية**"خاصة"** أعطته**"خصوصية"** تتنافى مع تهم **"عالمية العلم"** خصوصا فيما يتمثل ويتصل بدراسة وفهم السلوك الإنساني والعلاقات الاجتماعية(رجب، 2001، ص4-5).

لقد أدى تبني هذا المنهج العلمي للبحث (**استخدام الحواس وحدها كأداة للمعرفة العلمية**) إلى نجاح عظيم في دراسة الظواهر الطبيعية المادية (**التي يمكن مشاهدتها باستخدام الحواس**)، تلك

الظواهر التي يمكن إخضاعها بسهولة واضحة للمتطلبات الصارمة للتحكم التجريبي.. ولكن هذا النجاح الباهر قد أغرى المفكرين والعلماء الأوروبيين في القرن التاسع عشر ، بالدعوة إلى استخدام نفس هذا النوع من المنهج العلمي للبحث في محيط العلوم الاجتماعية، مدفوعين إلى ذلك بالرغبة في اجتياح آخر معقل من المعاقل التي كانت الكنيسة لا تزال تتحصن فيها، ألا وهو الرغبة في توجيه شؤون الإنسان والرغبة في القيادة الأخلاقية للمجتمعات وفق رؤيتها، استنادا إلى أن الإنسان كائن ذو طبيعة خاصة، تلعب النواحي الروحية غير المادية دورا مهما في سببية سلوكه، وباعتبار أن "الوحي" أو الإلهام الذي يظنون أنه لا يزال يتنزل على رجال الدين عندهم، هو المصدر الصحيح للمعرفة في هذا الجانب(رجب، 2001، ص6)، فالنزعة الوضعية الإمبريقية الحقيقية والغالبة التي اصطبغت بها العلوم الاجتماعية الحديثة التي تستبعد الوحي باعتباره مصدراً للمعرفة، اقتصاراً على شهادة الخبرة الحسية وحدها، إنما جاءت استجابة لتعسف الكنيسة في أوروبا واضطهادها للعلماء، وقد أدى هذا المنظور إلى تشويه خطير في محاولاتنا لفهم السلوك الإنساني والتي يُشار إليها الآن **بأزمة العلوم الاجتماعية المعاصرة .**

التبعية الفكرية للعلوم الاجتماعية:

مما يشير بوضوح إلى خطر المناهج والعلوم، حين تُقدَّم للدارسين المسلمين دون مراجعة أو تأصيل ما قاله رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي في افتتاحية المؤتمر العالمي الرابع المنعقد في السودان عام 1987م، حيث قال: « إن العلوم الإنسانية والاجتماعية التي جاوزت اليوم خارطتها العشرين علماً... بمقتضى توجيهاتها وقواعدها المختلفة، ووفقاً لتأثيراتها الثقافية، تصاغ عقلية الإنسان المعاصر مهما كان دينه، وهي كلها - بدون استثناء - من مبتكرات العقل الغربي الذي صاغها وبنيت مقدماتها بما يلائم فلسفته، فكره، ونظرته المركبة المعقدة إلى الكون والإنسان والحياة، وجعلها بحيث تلبي حاجاته هو..، دون نظر لحاجات أحد سواه.»

إن حتمية التبعية الفكرية للمجتمعات العربية، هي محصلة ونتاج للمناخ العام المتسم بالتبعية على كافة الأصعدة والمستويات: السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، ويشير إلى بعض مظاهر التبعية وصورها البارزة، والمتمثلة باتجاه الدراسات الاجتماعية للاهتمام بقضايا نظرية وتطبيقية، لا تلامس جوهر قضايانا ومشكلاتنا، حيث تتجه نحو العقل والرؤية النقدية في مدى ملاءمتها لواقعنا الاجتماعي، بالإضافة إلى التبعية في لغة التعبير التي يعتبرها وثيقة الصلة بالتبعية في مضمون الفكر ذاته، وتبرز ظاهرة التبعية، في ميل كتابنا وباحثينا إلى نقل وقبول المقولات الاجتماعية الغربية، دون الانتباه إلى ما ترتكز عليه هذه المقولات من مسلمات، تشكلت في ظروف تاريخية، حضارية مختلفة عن ظروفنا وأوضاعنا، وأن الخطر في استيراد هذه القيم والميتافيزيقا الغربية باسم العلم.

ومما زاد من حجم المشكلة تلك الأخطاء التطبيقية والتي قامت بها بعض الحكومات العربية في نقل تجارب التنمية الغربية، من خلال عملية النقل السريعة، والرغبة في إيجاد منتج خاص بالعلوم الاجتماعية العربية، أصبحت ملاحقة ما تنتجه العقلية الغربية هي الهدف في حد ذاته، بغض النظر عما يتطلبه الواقع العربي المحلي من ناحية، وبغض النظر عن استيعاب هذه

المنتجات الغربية وفهم الأطر الزمنية والاجتماعية والفلسفية التي ظهرت من خلالها من ناحية أخرى.

مظاهر الأزمة ..وثقافتنا العربية !!؟

تبرز أزمة العلوم الاجتماعية حضاريا من خلال **حالة التخلف**- التي لم تنجح الكثير من الدول العربية الفقيرة في تجاوزها حتى الآن-، كما لم تنجح الكثير من الدول الغنية في بناء قاعدة حقيقة للتنمية في شتى المجالات، ورغم محاولات البعض منها البدء في ذلك، لكنها مازالت محاولات محدودة لا تتناسب مع حجم الإمكانات المالية الموجودة، فاللافت للنظر أن مسيرة المجتمعات العربية، كانت ومازالت تتم في كنف الدول الكبرى، ومن خلال توجهاتها، وأطرها المعروضة والمفروضة في الوقت ذاته، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، وهو الأمر الذي انعكس بدرجة كبيرة على نشأة ونمو وتطور العلوم الاجتماعية في العالم العربي.

إن **بنية الثقافة العربية** ذاتها لا تساعد على عمل وتطور العلوم الاجتماعية، التي تحتاج إلى مناخ موات من الحرية والجدل والتسامح، فالثقافة العربية المعاصرة تتسم بمجموعة من السمات المعطلة لعمل العلوم الاجتماعية، فهي ثقافة راكدة ومتجذرة بنيويا تستقي عناصر بقائها من طول حالة الاستبداد السياسي وهيمنة دولة ما بعد الاستقلال من ناحية، ومن حالة الضعف الاقتصادي والحضاري التي تشهدها المجتمعات العربية منذ عقود طويلة من ناحية أخرى.

إن الثقافة العربية لتقف بالسلب من أي تقدم أو عمل تقوم به العلوم الاجتماعية، وذلك بسبب اتصافها باستشراء ثقافة الهيمنة والاستبداد، وتدعيم أنماطه، المتوارثة من جيل إلى جيل، ويتم استدراج هذه الطريقة نفسيا واجتماعيا، بحيث تشكل أطرا محددة للتعامل والسلوكيات والممارسات المختلفة، فلا يستطيع أيًّا كان تجاوزها أو العمل من أجل اختراقها، كذلك ضعف ثقافة احترام حقوق الإنسان والتسامح على المستوى الشعبي والاجتماعي.

تدني مستوى معظم الجامعات العربية، وضعف الأداء التدريسي بها، إضافة إلى الأعداد العربية الهائلة التي تستقبلها هذه الجامعات من المتقدمين لها سنويا، الأمر الذي لا يتناسب مع إمكانيات هذه الجامعات الاستيعابية والتمويلية، كما تأتي العلوم الاجتماعية في أدنى السلم التراتبي من ناحية تقييم الطلبة لها، والتصور الشعبي لمرتاديها والعاملين بها (www.albayan.ae/opinions/2007)، إضافة إلى بنية المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، وذلك بإعادة تأسيسهم لجملة أخلاقيات وسلوكيات تأسست من خلال الأطر والتحولات السياسية والفترات الزمنية المختلفة، ضف إلى ما أنتجوه وتراكموا عليه، وإذا كان المشتغلون بالعلوم الاجتماعية لم ينجحوا في إنتاج مدارس نظرية يراكم من خلالها اللاحقون على من سبقوهم، فإنهم قد نجحوا في الحفاظ على خصائص مؤسساتهم المختلفة، على الأخص في جوانبها وملامحها السلبية، ولم ينجحوا في تطويرها والخروج من قيودها الصارمة.

يمكننا إبراز وإيجاز مظاهر أزمة العلوم الاجتماعية في ما يلي:

-التضارب النظري الضارب أطنابه في جميع فروع العلوم الاجتماعية دون استثناء، رغم مرور ما يزيد عن قرن من الزمن منذ إضفاء صفة"العلمية" الاجتماعية على بعض الفروع الأساسية لتلك العلوم.

-عجز المجتمعات المعاصرة عن مواجهة ذلك الطوفان المتزايد من المشكلات الاجتماعية، وتلك المعاناة البشرية التي فاقت كل حد، وذلك بالرغم من استناد المجتمعات المعاصرة في كثير من نظمها ومؤسساتها وسياساتها إلى ما أفرزته العلوم الاجتماعية من نتائج بحثية ونظريات(رجب، 2001، ص7).

-التوتر المستمر داخل المؤسسات الأكاديمية وبين الباحثين والسياسيين والممولين، فلا تنفك تصدر دراسات رصينة ترفد مدونة العلوم الاجتماعية بقراءات جديدة للعوامل(**إيديولوجية**) والتي تحكمت في أبحاث من سبقهم، وبقراءات جديدة للتاريخ، وهذه صيرورة مستمرة في تطور العلوم الاجتماعية.

-تهميش العلوم النظرية بالجملة ولا يتم استثمار المال والجهد فيها.

-اكتفاء الجامعات العربية بتدريس العلوم الاجتماعية في نطاق محدود ولكنها لا تنتجها أو تضيف إليها، وغالبا ما يملأ أقسامها وكلياتها طلاب لم يجدوا ما يدرسونه سواها.

-التقليد والمحاكاة لمراكز البحوث الغربية.

-استيراد مشروعات تنموية غير صالحة لطبيعة المجتمعات العربية.

-استيراد الأطر الفكرية المتعارضة مع طبيعة العقليات والبنيات العربية.

إعادة النظر..

إن النظرة الوضعية قد أصرت على أن العلوم الاجتماعية لكي تستحق اسم "علوم" أصلا، فلا بد لها من أن تسير في نفس الخطوط التي تسير عليها العلوم الطبيعية، من هنا فإننا نستطيع أن نرى مع **فيجل** أن **الوضعية** من حيث موقفها الإيديولوجي الأساسي إنما هي علمانية قاصرة على هذه الحياة الدنيا، ومعادية للدين وللبحث فيما وراء الوجود، وأن أهم شرط من شروط الوضعية إنما هو الالتزام الصارم بشهادة الملاحظة والخبرة الإنسانية، كما نستطيع أن نفهم ما أشار إليه **ليفي** من أن الأثر الدائم الذي تركه **كونت** يتمثل في أنه قد أنشأ توجها مضادا للدين، ولما وراء الوجود في فلسفة العلوم استمر معنا حتى الوقت الحاضر.

إن المنهج العلمي التقليدي للبحث في صورته المطبقة حاليا في العلوم الاجتماعية –والذي ينطلق من فلسفة للعلم تبلورت في القرن التاسع عشر في إطار دراسة الظواهر الطبيعية- لا يصلح في صورته تلك للتعامل الفعال مع الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وأنه بذلك يعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى ضعف العلوم الاجتماعية، وأن تحقيق التقدم المنشود في تلك العلوم لا يمكن أن يتم إلا من خلال إعادة نظر جذرية في المسلمات **الانطولوجية "الوجودية" والابستمولوجية "المعرفية"**(رجب، 2001، ص8)، التي تقوم منهجية العلوم الاجتماعية عليها، **مع مراعاةٍ وإشراكٍ لمصدر الوحي الصحيح**، وذلك في ضوء التقويم النزيه لانجازات تلك العلوم حتى الآن من جهة، وفي ضوء التطورات الحديثة في فلسفة العلوم من جهة أخرى.

التهكم السياسي..وساعة الصفر

إن نظرة رجال السياسة والتكنوقراطيين والبيروقراطيين للعلوم الاجتماعية والإنسانية على العموم، هي نظرة ازدرائية مستسهلين تأليب الثقافة الشعبية عليها، بادعاء أن مردودها الفعلي غير واضح، فثمة محاولات متواصلة لتجهيل المجتمعات في ما يتعلق حتى بالحاجة العملية

الأداتية إلى هذه العلوم، في الإدارة ووضع السياسات والتخطيط والاقتصاد ومعالجة المشكلات الاجتماعية والنفسية المترتبة على نشوء المجتمعات الجماهيرية الحديثة(بشارة، 2018، ص7).

يتجلى ضيق ذرع السياسيين بالعلوم الاجتماعية أحيانا من خلال تعييرها بعدم القدرة على التنبؤ، مثلا ثورات عام 2011 في العالم العربي، والحقيقة أنه ليست وظيفة العلوم الاجتماعية التنبؤ بسلوك الجماهير لكي تسهل على الحكام السيطرة عليها، ومن طبيعة حركة الشعوب العفوية أن يصعب التنبؤ بها، وعلى كل حال لو كان الحكام ومستشاروهم يقرؤون، لأدركوا أن دراسات اقتصادية وسياسية وديموغرافية كثيرة، حذرت من مغبة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المترافقة مع الفساد والاستبداد ، ولكن ليس من وظيفتها تحديد ساعة الصفر للانفجار كي يستعد الحكام لها(بشارة، 2018، ص12)، بمعنى أدق أن العلوم الاجتماعية لو تنبأت مثلا، وأعطت ساعة الصفر التي ينتظرها السياسيون والحكام، لأخذوا احتياطاتهم وتجهيزاتهم لصد ومنع ما سيحدث، وبالتالي لا يحدث أي شيء مما تنبأت به العلوم الاجتماعية ، وبالتالي سيشهر المتنطعون والمستهزئون أن العلوم الاجتماعية لا يمكنها ولا تستطيع التنبؤ حسب رأيهم، فالعلوم الاجتماعية حقيقة تعطي وتمنح تشخيصا ليس إلّا.

واقع...لابد منه

تتعدى نسبة الجامعات المشتملة على علوم اجتماعية بشكلها التقليدي، أكثر من نصف الجامعات في البلدان ذات التاريخ الجامعي الطويل نسبيا، كمصر والعراق والسودان وتونس، وقد يكون كثير من الدلالات المحتملة لدرجة حضور العلوم الاجتماعية، كالإقرار بدور ما لها في التكوين العلمي للمجتمع، أو إيجاد هامش لها كأسلوب من أساليب تقليد الجامعات العريقة في الغرب، أو إدخالها إلى المناهج كتجربة قابلة للتعديل من تجارب الحداثة، ولكن بشكل عام تبدو درجة حضور العلوم الاجتماعية في الجامعات مقبولة إلى حد ما، نظرا إلى صغر عمر معظم الجامعات العربية نسبيا، إذ أن 97% من الجامعات العربية تم إنشاؤها بعد العام 1950، بل إن 70% من الجامعات الموجودة حاليا لها وجود قبل العام 1991(بامية، 2015، ص16).

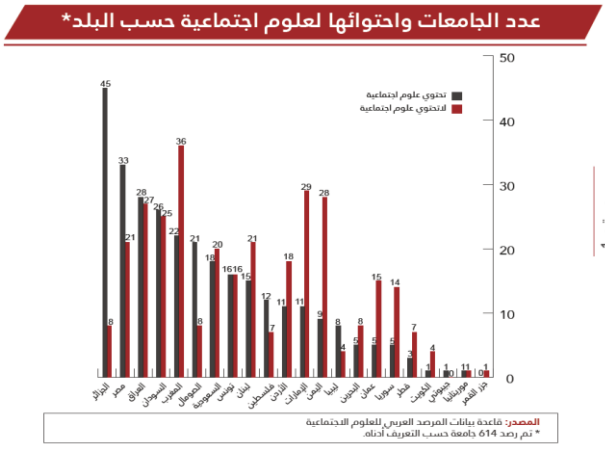

رسم رقم 1

صعوبة العلوم الاجتماعية

يعتقد بعض الباحثين وصناع القرار في الوطن العربي بأن البحوث في العلوم الاجتماعية تأتي في مرتبة متدنية، ولا تحتل تلك الأهمية والمكانة التي تحتلها البحوث في مجال العلوم الطبيعية، رغم أن التقدم في المجالات الاجتماعية والإعلامية والثقافية والإنسانية والحضارية، لا يقل أهمية عن التقدم المادي، خاصة في المجتمع العربي صاحب الحضارة العريقة التي تمتد جذورها إلى آلاف السنين.

صعوبات تتعلق بالجوانب المنهجية:

هناك صعوبات ومشكلات تتعلق بالجوانب المنهجية المستخدمة في البحوث الاجتماعية، وقد حددها بعض أساتذة مناهج البحث والخبراء فيما يلي:

-قصور مجال العلوم الاجتماعية في بلورة نظريات خاصة بها حتى نهاية القرن العشرين ومع تشابك علوم متعددة في نطاقه، مما يجعله يعتمد على التطورات النظرية في هذه العلوم.

-صعوبة إجراء بعض التجارب سواء العملية أو البيئية في مجال العلوم الاجتماعية- بعكس الحال في العلوم الطبيعية ـ نظرا لتعدد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة الاجتماعية موضع الدراسة، والصعوبات التي تصل إلى حد الاستحالة في بعض الحالات في ضبط هذه المتغيرات والتحكم في أكبر عدد منها.

-عدم استخدام المناهج المختلفة في دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية، والاقتصار على استخدام منهج واحد، مما يؤدى إلى احتمال عدم إمكانية التوصل إلى المعلومات الصحيحة، وصعوبة التثبت من صحتها وصدقها ودلالتها.

-عدم توفير مقاييس دقيقة يمكن استخدامها في البحوث الاجتماعية بصفة خاصة.

-الأخطاء التي يحتمل أن تنتج، إما من تحيز الباحثين أو التفسير الخاطئ للمعلومات والبيانات والنتائج.

-النقص الواضح في العديد من البيانات والإحصائيات وعدم كفايتها.

-الحاجة إلى إجراء معظم نوعيات البحوث الاجتماعية بطريقة مستمرة وإعادة تطبيقها كل فترة زمنية، نظراً لعدم ثبات نتائج هذه البحوث لفترة طويلة وتأثرها بالمتغيرات العديدة التي تحدث في المجتمع.

كما يضيف الدكتور **عبد الله محمد زلطه** في كتابه حلقة البحث في الجامعات والمعاهد إلى ما يلي(زلطة، 2001، ص133):

-صعوبة قياس الرأي العام في الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، وذلك لصعوبة توافر مقومات هذا الرأي العام بمفهومه العلمي.

-بطء الباحثين، خاصة في المجالات الاجتماعية، في الوصول إلى نتائج ذات دلالات تفيد المخططين والممارسين الذين يحتاجون إلى نتائج سريعة تفيدهم في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وممارسة العمل اليومي بما يحويه من مشكلات وقضايا.

-اتجاه بعض الباحثين في المجالات الاجتماعي والإعلامية، إلى استخدام الأساليب النمطية في معالجة بعض المشكلات البحثية والتصدي لها كما هي، دون التعمق في تحليلها والوصول إلى جذورها، وقصر المعالجة على الجوانب السطحية، مما يؤدى إلى الوصول لنتائج لا يعتد بها.

صعوبات في التطبيق العملي:

في إطار هذه المشكلات المنهجية، يحرص خبراء وأساتذة مناهج البحث على الحصر الدقيق لبعض الصعوبات التي تواجه البحوث الاجتماعية في التطبيق العملي، ويتمثل أهمها فيما يلي:

يرى **عاصم الأعرجي** أنه يمكن تصنيف المشاكل التي تواجه استخدام مناهج البحث العلمي في الدول النامية كما يلي:

نقص كميات ونوعيات المعلومات المطلوبة: يمكن أن يؤدى النقص الكمي أو / والنوعي في المعلومات المطلوبة في البحث إلى ارتكاب الخطأ في تشخيص المشكلة البحثية وقد يؤدى ذلك بدوره إلى أخطاء في الحلول المقترحة التي قد يأتي بها البحث المذكور.

نقص الثقة بمناهج البحث العلمي: يمكن أن يدفع العاملين من ذوى العلاقة إلى الامتناع عن الاستجابة الفعالة لمستلزمات البحث العلمي ومن إعطاء المعلومات المطلوبة للباحثين، وبالتالي إعاقة أو حتى إفشال العملية البحثية العلمية وبالطبع أن محدودية التجاوب مع عمليات البحث العلمي من قبل ذوى العلاقة يمكن أن تؤدى إلى أخطاء في التشخيص وأخطاء في العلاج.

نقص الإمكانات المادية والتكنولوجية: يعتبر معوقا إضافيا لعمليات البحث العلمي، فمحدودية الدعم المالي ومحدودية المعرفة يقودان عادة إلى عمليات بحثية هزيلة وإلى نتائج بحثية هزيلة.

مقاومة نشاطات البحث العلمي: المقاومة التي قد تتجسم بصيغة رفض التعاون مع الباحثين أو رفض تبنى وتنفيذ توصيات البحث يمكن أن تقود البحث العلمي إلى نتيجة الفشل. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

-الاعتقاد بعدم وجود مشاكل حقيقة تستوجب تبنى وتنفيذ نتائج البحث العلمي.

-محدودية الثقة بإمكانية حل المشاكل عن طريق البحث العلمي.

-محدودية الثقة بالباحثين أنفسهم من حيث المقدرة على إيجاد حلول منطقية للمشاكل.

-الاعتقاد من قبل البعض أنهم أجدر وأصلح من الباحثين في حل المشاكل.

-الاعتقاد بأن منهجية البحث العلمي تصلح لحل مشاكل نظرية وليست صالحة لحل مشاكل تطبيقية.

-الاعتقاد بأن تنفيذ توصيات البحث العلمي من شأنها أن تزيد من المسؤوليات الوظيفية للعاملين.

كما يضيف الدكتور **عبد الله محمد زلطه** في كتابه حلقة البحث في الجامعات والمعاهد إلى ما يلي(زلطة، 2001، ص133):

-الفهم القاصر لوظيفة البحث العلمي وأهميته، إذ لا يزال الكثيرون ينظرون إلى البحث على أنه نوع من \"الترف\" وليس ضروري لتقدم المجتمع.

-سيطرة النزعة الفردية على المجال البحثي، وعدم اهتمام معظم مؤسسات التعليم العالي بفكرة البحث الجماعي الذي يشارك فيه فريق متكامل من الباحثين، سواء على مستوى أعضاء هيئة التدريس، أو على مستوى الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.

-لاستخفاف بأهمية البحث العلمي، والسخرية من جهود المشتغلين في هذا المجال وعدم إعطائهم المكانة اللائقة التي يستحقونها من تقدير وتكريم.

-هناك العديد من القيود التي توضع أمام الباحثين، سواء بمنعهم من الإطلاع في المكتبات الجامعية إلا برسوم عالية لا يقدرون عليها، أو بعدم إتاحة ما يرغبون الإطلاع عليه من مراجع ودوريات بسهولة ويسر دون عناء، مما يثبط همة الكثيرين منهم، إضافة إلى إهدار الوقت والجهد في البحث عن المعلومات والبيانات اللازمة.

ضرورة الثورة العلمية:

لقد أدى التطوير الشامل لمناهج العلوم الطبيعية وما شملتها من تخصصات فرعية، إلى تثوير واضح في فلسفة العلوم الاجتماعية، والتي أصبحت الكتابات الحديثة فيها تتكلم اليوم عن "الفلسفة الجديدة" للعلوم الاجتماعية، تلك الفلسفة التي تبدأ من إعلان وفاة الوضعية على حد تعبير **فاي** الذي يبشر بحلول الظرفية أو التأطيرية محلها، وهي فكرة تقوم على أساس:**"التأكيد على أن كل نشاط معرفي، بما في ذلك العلم، إنما يتم في إطار وجهة للنظر تحددها الارتباطات والاهتمامات الفكرية والسياسية.."**(زلطة، 2001، ص20).

والثمرة المتوقعة لهذه الثورة التنظيرية أنها تسمح لنا بالاستفادة من البصائر المستمدة من الوحي في توجيه بحوثنا، باعتبار أن هذا المصدر يتفوق تفوقا كبيرا في احتمال الوصول إلى الحق، عن مجرد الاعتماد على خيال الباحث في الربط بين المشاهدات الواقعية المحققة وتفسيرها.

المنهج العلمي التكاملي.. المنهج السوروكيني:

بعد التحليلات لما قدمته الوضعية الامبريقية من مقدمات، ومسلمات وتنظيرات منهجية في مجال العلوم الطبيعية ، والذي تم فرضه وتطبيقه على العلوم الاجتماعية والإنسانية فرضا، متغاضين الطرف على الجانب الروحي المعنوي للحياة الإنسانية، وجب علينا فتح الباب أمام تبني نظرية معرفية ومنهج متوازن، يقترب مما أطلق علية **بيتريم سوروكين "النظرية التكاملية للحقيقة والواقع"** والتي تقوم على تكامل الحقائق المستمدة من" **الوحي - العقل - الحواس"** ويمكن إيجازها ما يلي:

-أن المنهج العلمي بصورته المطبقة تقليديا في العلوم الاجتماعية قد شكلته عوامل وظروف تاريخية(الصراع مع الكنيسة) وجغرافية (أوروبية) محددة انتهت به إلى نزعة وضعية امبريقية، لا تعتمد إلا على مشاهدات الحواس مصدرا للمعرفة العلمية الحقة، كما انتهت به إلى قطيعة كاملة مع الوحي، كمصدر ممكن للاستبصار بسلوك الإنسان، خصوصا في جوانبه غير المادية، التي تنتمي إلى عالم الغيب ، أي الجوانب الروحية.

-أن إهدار هذا القطاع الحيوي من مكونات الظاهرة الإنسانية، واستبعاد الوحي الصحيح وكل المعارف الدينية، كمصدر لمعرفة الإنسان، هي أسباب أساسية للصعوبات التي تواجهنا اليوم في فهم الإنسان والمجتمع وفي التضارب النظري الذي يعوق تقدم العلوم الاجتماعية.

-أن التطورات الحديثة في العلوم الطبيعية قد فتحت الطريق أمام فلسفة جديدة للعلم، وفلسفة جديدة للعلوم الاجتماعية، تتجاوز النزعات المادية التقليدية، وتتجه لإعطاء العوامل الذاتية العقلية والروحية في الإنسان مكانها الطبيعي كموضوعات للدراسة "العلمية".

-أن فهم العوامل الروحية غير المادية التي تنتمي إلى عالم الغيب يتطلب بالضرورة اعتماد "الوحي" الصحيح كمصدر علوي يقيني للمعرفة بهذا الجانب من تكوين الإنسان.

اقتراحات:

-وضع خطة للإصلاح المنهجي تنطلق من التصور الإسلامي للإنسان والكون والمجتمع.

-اعتماد الأطر التصورية المتصلة بالإنسان والمجتمع المستمدة من الكتاب والسنة الصحيحة لتحل محل خيال الباحث، أو لتضاف إليه كمصدر للتفسيرات التي تستخدم للربط بين الحقائق والتعميمات الواقعية عند بناء النظرية في العلوم الاجتماعية.

خاتمة

هل لنا أي عذر – كمسلمين- وكمشتغلين بالعلوم الاجتماعية في العالم الإسلامي، وأمامنا كتاب كريم لقوله تعالى**"لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد"** (سورة فصلت، القران الكريم، الآية 42)، وأمامنا كنز من الأحاديث الشريفة التي بذل العلماء الثقاة- في تمحيصها- جهودا لا نظير لها، لتمييز الصحيح فيها من الغث والسقيم؟ إن هذين المصدرين للعلم والمعرفة يحويان بصائر تتصل بالإنسان والسلوك الإنساني والمجتمع الإنساني، يمكن أن تفتح آفاقا لا نهاية لها لتقدم العلوم الاجتماعية اليوم.

إن الإنسان- بالعقل الذي زانه به خالقه وبمنهج كتاب الله وسنته- وحده من يستطيع تطوير آليات العلوم الاجتماعية لإيصالها لما وصلت إليه العلوم الطبيعية، فلقد تطور عقل الإنسان خطوة خطوة، ونما الوعي مع إنتاج أشياء طبيعية واجتماعية معقدة، كما نمى بمعرفة القوانين التي تحكم الطبيعة والمجتمع، وكلما ازداد الإنسان وعياً كلما ازداد بعداً عن الحيوان وكلما صنع تاريخه بنفسه وبوعي، ولهذا أصبح العلم كله طبيعي واجتماعي ذا طابع اجتماعي، ونعني بذلك الدلالة الاجتماعية للعلم ولمسؤولية العلماء، كما نعني به حجم منتجات العمل ونفقاته من الموارد المادية والبشرية مما يضاعف من تبعية العلم للمجتمع، وبالتالي رصد الظاهرة الاجتماعية وتحويرها وتشخيصها والتحكم فيها لصالح الإنسان والمجتمع.

قائمة المراجع:

1. القران الكريم.
2. إبراهيم عبد الرحمن رجب(2001)، العلوم الاجتماعية الوضع الراهن وآفاق المستقبل، بحث قدم في المؤتمر الدولي للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
3. محمد بامية(2015)، التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية، العلوم الاجتماعية في العالم العربي- أشكال الحضور- بيروت، لبنان.
4. عبد الله محمد زلطة(2001)، حلقة البحث في الجامعات والمعاهد العليا، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
5. عزمي بشارة(2018)، محاضرة بعنوان تحديات العلوم الاجتماعية والإنسانية في السياق العربي، ألقيت بمعهد الدوحة للدراسات العليا، قطر.
6. http://www.albayan.ae/opinions/2007-01-12 1.134467?ot=AMPPageLayout.